.

**مذكرة حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثاني من سنة 2020**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية**، **خلال الفصل الثاني من سنة 2020**، **انكماشا في الاقتصاد الوطني بنسبة ((%-14,9. فقد سجلت الأنشطة غير الفلاحية انخفاضا بنسبة ((%-15,5 وعرفت الأنشطة الفلاحية بدورها انخفاضا بنسبة ((%-6,9.**

**كما انخفض الطلب الداخلي بنسبة ((%-13,2 والخارجي بنسبة ((%-32,9 في سياق اتسم بانخفاض المستوى العام للأسعار وانخفاض حاجة تمويل الاقتصاد الوطني.**

**انكماش ملموس في النشاط الاقتصادي**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، انخفاضا بنسبة (6,3(%‑ في الفصل الثاني من سنة 2020 مقابل(4,9(%‑ المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019. ويعزى هذا، إلى انخفاض أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة (6,9(%‑ عوض (6 (%‑ السنة الماضية وارتفاع أنشطة الصيد البحري بنسبة 0,7% عوض 8,3%.

وعرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجمبدورها، انخفاضا ملحوظا في معدل نموها منتقلة من 3,8% نفس الفصل من السنة الماضية إلى (17,3(%‑. فباستثناء أنشطة الصناعة الاستخراجية التي سجلت نموا نسبته 7,9% عوض انخفاض بنسبة 1,1%-، فجميع مكونات القطاع عرفت نموا سالبا:

* الصناعات التحويلية بنسبة (22 (%‑عوض ارتفاع بنسبة 2,9%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة (17,1(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 1,4%؛
* الماء والكهرباء بنسبة (12,3(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 19,1.%

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** تراجعا في معدل نموها حيث انتقلت من 3,6% نفس الفصل من السنة الماضية إلى(14,9(%‑. وذلك نتيجة انخفاض القيم المضافة لأنشطة:

* الفنادق والمطاعم بنسبة (90(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 4,3%؛
* النقل بنسبة (55,7(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 6,9%؛
* التجارة بنسبة (26,5(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 2,5%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة (14,4(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 4%؛
* البريد والمواصلات بنسبة (1,7(%‑ عوض انخفاض بنسبة (0,4(%‑؛

وإلى ارتفاع أنشطة:

* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 5,1% عوض 4,5%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 4,9% عوض 1,9%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 3,3% عوض 4,6%.

في المجمل، عرفت **القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية** انخفاضا ملحوظا بنسبة (15,5(%‑ خلال الفصل الثاني من سنة 2020 عوض ارتفاع نسبته 3,7% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وفي هذه الظروف، واعتبارا لانخفاض الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة (19,1(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 2% انكمش **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الثاني من سنة 2020 بنسبة (14,9(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 2,4% السنة الماضية.

**انخفاض المستوى العام للأسعار**

و بالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليانخفاضا حادا بلغ (15,6(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 4,2% سنة من قبل، مما نتج عنه انخفاض في المستوى العام للأسعار بنسبة ( 0,7(%‑ عوض 1,8%.

**تراجع قوي للطلب الداخلي**

انكمش الطلب الداخلي بنسبة (13,2(%‑ خلال الفصل الثاني من سنة 2020 عوض ارتفاع بنسبة 2,9% نفس الفترة من السنة الماضية مع مساهمة سلبية ب (14,3‑) نقطة في النمو الاقتصادي عوض مساهمة موجبة ب 3,2 نقطة.

هكذا، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر انخفاضا ملموسا في معدل نموها حيث انتقلت من 2,6% خلال الفصل الثاني لسنة 2019 إلى (21,2‑%).

ومن جهته، سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت انخفاض في نسبة نموه منتقلا من 2,2% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية إلى (17,4(%‑.

في حين، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا نسبته 5,8% عوض 4% مع مساهمة في النمو الاقتصادي ب 1,1 نقطة عوض 0,8 نقطة.

**انخفاض حاد في** **المبادلات الخارجية**

سجلت المبادلات الخارجية من السلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت (0,6-) نقطة عوض (0,8-) خلال نفس الفصل من السنة الماضية. وقد عرفت واردات السلع والخدمات انخفاضا نسبته (25,7(%‑ خلال الفصل الثاني من سنة 2020 مقابل ارتفاع نسبته 4% سنة من قبل. ومن جهتها، سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا بنسبة (32,9(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 3% سنة من قبل.

**انخفاض في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني**

مع انخفاض ملحوظ للناتج الداخلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة (15,6(%‑ عوض ارتفاع بنسبة 4,2% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية و ارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 23,3% عوض 7,2% عرف إجمالي الدخل الوطني المتاح انخفاضا بنسبة (14 (%‑ في الفصل الثاني من سنة 2020 مقابل ارتفاع بنسبة 4,3% سنة من قبل.

وأخذا بالاعتبار انخفاض الاستهلاك النهائي بالقيمة بنسبة (14 (%‑ مقابل ارتفاع بنسبة 3,2% سنة من قبل، فقد بلغ الادخار الوطني 29% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 28,4%.

و قد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال التابث والتغير في المخزون) 30,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 33 %خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك خفت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالفصل الثاني من سنة 2019 حيث انتقلت من 4,6% إلى 1,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

*وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثاني من سنة 2020:*

